مجلة المعيار ISSN :1112-4377
مجلد: 24 عدد: 52 السنة: 2020

اشتقاق مصطلح المعجم: عرض ونقد

THE DERIVATION OF THE TERM MA'JAM PRESENTATION AND CRITICISM

شعيب حبيلة[1]
طالب دكتوراه جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل
مخبر اللغة وتحليل الخطاب
Hebila.choayb@univ-jijel.dz
مسعودة خلاف
جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل
sckhellaf@yahoo.fr

تاريخ الوصول:2019/05/24 القبول :2020/04/19 النشر علي الخط :2020/09/15
Received : 24/05/2019 Accepted : 19/04/2020 Published online : 15/09/2020

ملخص:

تشتمل هذه الدراسة على مدخل بينا فيه آراء اللغويين في اشتقاق المعجم وأدلتهم، وعلى مباحث ناقشنا فيها فرضية دلالة (أعجم) و(عجم) على السلب والإزالة وحاولنا نقضها. وعرضنا مادة عجم ومصطلح الإعجام في كتب المتقدمين، وبعد أن ذكرنا مفهوم المعجم المقترح وأدلته واشتقاقه، خلصنا إلى جملة نتائج، منها أن المعجم بفتح الميم مصدر ميمي يدل على موضع أريد به جهاز النطق، مشتق من الفعل المتعدِّي عجَم، وهو المراد من قولهم: حروف المعجم، وأن المعجم اسم مفعول مشتق من الفعل أعجم أي صيَّر الكلام مُبهمًا، ولا تعلق له بحروف المعجم في أصل الوضع.

الكلمات المفتاحية: معجم، حروف، اشتقاق، السلب، إعجام.

ABSTRACT :

This study includes an introduction to the linguists' views on the derivation of Mo'jam and their evidence, and some sections in which we discussed the hypothesis that said the verb Aijama and A'jjam refer to the meaning of the removal, and we tried to negate it. We presented the root of Ajam and the term Al-i'jam in the ancients books, Then we mentioned the concept that we propose for Al-mu'jam, and its evidence and derivatives. thence we have reached a number of results including: Al-ma'jam (with an opening) is a verbal noun (maṣdar) means "speech organs", Derived from the transitive verb Ajama, it is intended to say: the letters of Al-ma'jam, And Mo'jam is a past participle derived from the verb A'jama, and it means making speech vague, over and above it has nothing to do with the letters of Al-ma'jamin in the origin of Arabic.

Keywords: Ma'jam; Letters; Derivation; removal; I'jam.

[1] المؤلف المرسل: شعيب حبيلة الإيميل: Hebila.choayb@univ-jijel.dz

مقدمة:

دُرس مصطلح المعجم قديما وحديثا، واختلفت أنظار الباحثين في اشتقاقه، وأجمعوا على أن الفترة التي وُضع فيها مجهولة، ما ألزمهم أن يدرسوا المصطلح المركب (حروف المعجم) محاولين تأويله وتعليله، معتمدين في ذلك كله على نصوصِ المدوناتِ الأولى مِن مثلِ «كتاب العين» والمعاجم التي أخذت عنه، وقد بدا لنا أن أكثرهم جعل معنى إزالة الإعجام فيه من قبيل المسلمات؛ رغم ما فيه من الخلاف والتقديرات، ورغم أن أصل مادة (عجم) لا تعلق له بالخط والنقط.

هذه الإيرادات دعتنا إلى دراسة إشكال رئيس: ما مدى صحة الأدلة التي استند إليها اللغويون في دراسة اشتقاق مصطلح المعجم؟ وتتفرع عنه أسئلة أخرى: ما دلالة الفعل (أعجم) في المدونات الأولى؟ وهل استعمل في المعنى الذي ذهب إليه اللغويون المتأخرون؟ وهل يمكن أن نقترح لمصطلح المعجم اشتقاقا مختلفا؟ .

نفترض أن مصطلح (حروف المعجم) وتأويله أحدث لَبسا في معنى المعجم واشتقاقه، ونفترض أن الفعل (أعجم) كان يستعمل في الإبهام في أصل الوضع، وأن مصطلح المعجم له تعلق بالفعل (عجم) بمعنى ذاق واختبر، ونهدف من خلال هذه الدراسة إلى تأكيد هذه الفرضيات أو نفيها من خلال وصف جهود اللغويين في اشتقاق مصطلح المعجم وتحليلها، مع استقراء المعاجم المتقدمة وكتب النحو في القرون الأولى.

1. مدخل:

اجتهد اللغويون متقدمهم ومتأخرهم في تأصيل كلمة (المعجم)، ومن أوائل المتأخرين الذين بسطوا الخلاف فيها حسين نصار (ت 2017) في أطروحته «المعجم العربي نشأته وتطوره» المنشورة سنة 1988، وخلاصة بحثه ما يلي [1]:

1 -تاريخ إطلاق كلمة المعجم على الكتب التي ترمي إلى جمع اللغة غير معروف.

2 -اختار ابن جني (ت 392 هـ) [2] مذهب المبرد من أن المعجم مصدر بمنزلة الإعجام، أي الحروف من شأنها أن تعجم، نحو: أدخلته مدخلا، ورفض أن تكون صفة لـ (حروف) لسببين:
- استحالة وصف النكرة بالمعرفة.
- استحالة إضافة الموصوف إلى صفته.

3 -الكتب التي عنونت بـ: (كتاب كذا على حروف المعجم لفلان) ليس يدرى إن كانت عناوينها من وضع المؤلفين، ويُظن أن الناس استطالوا مثل هذه العناوين فاختصروها وفق طريقتين:
- كتاب كذا على الحروف لفلان، بحذف (المعجم).
- معجم كذا لفلان، بحذف كلمة (حروف) وتغيير ترتيب الكلمة.

---

[1] – ينظر: حسين نصار، المعجم العربي نشأته وتطوره، دار مصر للطباعة، مصر، [د ط]، [د ت]، (1/7-11).

[2] – ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000، (1/47-53).

4 -أول ما عثر عليه من الاستعمال الأخير لكلمة (معجم) عند البغوي المعروف بابن بنت منيع المولود سنة 214 هـ، مؤلف المعجمين «الكبير » و«الصغير»، ثم أطلقت في القرن الرابع على كثير من الكتب.

استحسن حسين نصار رأي ابن جني، أما عدنان الخطيب فسرد آراء اللغويين في أصل (المعجم)، وإن لم يتحر الدقة في النقل، فقد نسب إلى ابن سيدة كلاما هو في الأصل لابن جني [1]، واختار من بعدُ أن علماء العربية الأوائل: " كانوا إذا ما أضافوا كلمة (معجم) إلى الحروف اعتبروا الكلمة صفة لموصوف محذوف هو الخط، وأرادوا من التركيب الإضافي لهاتين الكلمتين، أي من قولهم: حروف المعجم، حروف العربية المرتبة بطريقة ما " [2]، أما أحمد عمر مختار (ت 2003) فالمعجم عنده آت من الإعجام، أي نقط الحروف، وهو: " الكتاب الذي يجمع كلمات لغة ما ويشرحها، ويوضح معناها، ويرتبها بشكل معين، وتكون تسمية هذا النوع من الكتب معجما إما لأنه مرتب على حروف المعجم (الحروف الهجائية)، وإما لأنه أزيل أي إبهام أو غموض عنه " [3]، ثم ذكر الأصلين المحتملين للمعجم – من غير تفصيل-، وهما:

-أن يكون اسم مفعول من الفعل أعجم.

-أن يكون مصدر ميميا من الفعل نفسه بمعنى الإعجام.

واختار آخرون معنى الكثرة فأشار عادل سعيد بشتاوي إلى أن تعريف الخليل الفراهيدي للمعجم غير مفهوم، قائلا: " فلا يبدو واضحا لماذا سمي المعجم معجما، وربما لم يكن العين المعجم الأول؛ لأن من ابتكر المعجم الأول كان يعرف معنى هذه الكلمة، أي الكثرة، وإلا لما كان أسماه المعجم لأن التنقيط حالة لاحقة سبقها إهمال الحروف " [4]. واختياره هذا راجع إلى أنه نظر في أصلي (عجم) وهما الثنائي (عج) المشتمل على معاني الأعاجم والبهائم والرعاع، والثنائي (جم) ويتضمن معنى الكثرة، قال: " ولهذا سميت المعاجم معاجم لا لأنها لخدمة العجم وإزالة العجمة بل لكثرة الكلام فيها " [5]. ولازم رأيه:

-أن مبتكر مصطلح المعجم سابق لمعجم العين وأراد به الكثرة.

-أن تعريف المعجم في العين خاطئ.

وبعد طول نظرٍ في اشتقاق المعجم، وقفت على نصٍ ينسب إلى عبد الله العلايلي شيئا مما سنذكره في المباحث التالية، قال فايز ترحيني: " فكلمة معجم عند الشيخ مصدر ميمي من المزيد بمعنى المكان، ومجازا عجم العود يعني لينه، وليس اسم

---

[1]- ينظر: عدنان الخطيب، المعجم العربي بين الماضي والحاضر، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ط2، 1994، ص 16-17. ابن سيدة، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000، (343/1)، ابن جني، سر صناعة الإعراب، مرجع سابق، (52/1-53).

[2]- عدنان الخطيب، المعجم العربي بين الماضي والحاضر، مرجع سابق، ص 31.

[3]- ينظر: أحمد مختار عمر، صناعة المعجم الحديث، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 2009، ص 19-20. أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، ط8، 2003، ص 164.

[4]- عادل سعيد بشتاوي، أصل الكلام لسانا العاربة والعربية وأصولهما الجنينية في عصر الحجر، دار أوثر هاوس، الولايات المتحدة، [د ط]، 2013، ص 242.

[5]- المرجع نفسه، الموضع نفسه.

مفعول بمعنى أزال العجمة، كما درج بعض اللغويين على اعتباره، فالمعجم عنده هو ما اتسع لتعبير الكلمات مطلقا " [1]، وهذ الرأي قد بثه في كتابه«المعجم»، الذي ألفه سنة 1954 غير أني لم أطلع عليه، وظاهر كلامه أنه اختار معنى الكثرة، ودليله قول فايز ترحيني: "وما ينبغي قوله أن الرس الثنائي لمادة عجم عند العلايلي هي (عم)" [2].

2.فرضية دلالة أعجم وعجَّم على السلب والإزالة ونقضها:

ذكر النحاة لوزن أفعل الذي يأتي غالبا للتعدية معنى السلب والإزالة: " أي: لإزالة الفاعل عن المفعول –بمعنى مصدر الثلاثي– نحو: " أَشْكَيْتُه"؛ أي: أزلت شكايته " [3]. وذكروا لوزن فعَّل الذي يأتي غالبا للتكثير معنى السلب والإزالة أيضا، " نحو: جَلَّدْتُ البعيرَ وقَرَّدْتُهُ أي: أزلت جلده وقراده، يعني: سلخت جلده ونزعت قراده" [4]. والظاهر أن هذا المصطلح من وضع ابن جني في «الخصائص»؛ إذ وضع بابا في السلب، وأول ما ذكره مادة (عجم)، رغم أنه أثبت أن السلب معنى حادث على إثبات الأصل الذي هو للإيجاب [5]، قال ابن الخشاب (ت 567 ه): " والأفعال ليس من أصلها أن توضع لسلب المعنى، إنما إنما توضع لإيجابه " [6]. والثابت في هذا المبحث أن السلب سماعي غير مقيس، قال الرضي الإستراباذي (ت 686 ه) في فعَّل فعَّل وأفعل: " وليست هذه الزيادات قياساً مطرداً، فليس لك أن تقول مثلاً في ظَرُفَ: أَظْرَفَ، وفي نصر: أَنْصَرَ...وكذا لا تقول: نَصَّرَ ولا دَخَّلَ، وكذا في غير ذلك من الأبواب، بل يُحتاج في كل باب إلى استعمل اللفظ المعين، وكذا استعماله في المعنى المعين؛ فكما أن لفظ أذهب وأدخل يُحتاج فيه إلى السماع فكذا معناه الذي هو النقل مثلاً، فليس لك أن تستعمل أَذْهَبَ بمعنى أزال الذهاب أو عَرَّضَ للذهاب أو نحو ذلك " [7].

والحاصل أن الذي يُثبت للفعل (أعجم) معنى إزالة الإبهام مطالب بأن يأتي بشاهد من كلام العرب على ذلك، وهو ما لن يتحقق؛ لأن الفعل (أعجم) لم يرد في كلام العرب بهذا المعنى إلى ما بعد منتصف القرن الهجري الثالث؛ وإنما وجد متأخرا عن زمن الخليل فلم يذكره في مادة (عجم)، بل إن المعاجم تذكر أن أبا عمرو الشيباني (ت 206 ه) قال: أَعْجَمت أبْهَمت

---

[1] – فايز ترحيني، الشيخ عبد الله العلايلي والتجديد في الفكر المعاصر، منشورات عويدات، بيروت، باريس، ط1، 1985، ص 105.

[2] – المرجع نفسه، الموضع نفسه.

[3] – ركن الدين الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 2004، (250/1).

[4] – المرجع نفسه، (253/1).

[5] – ابن جني، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط4، [د ت]، (82/3).

[6] – ابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل، تحقيق ودراسة: علي حيدر، منشورات دار الحكمة، دمشق، [د ط]، 1972، 126.

[7] – الرضي الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن وآخران، دار الكتب العلمية، بيروت، [د ط]، 1975، ص 84 وما بعدها.

[1]، وأول من ذكره من المتقدمين – مما تأتي لي دراسته – ثعلب (ت 291 هـ) في الفصيح قال: وأعجمت الكتاب، فهو مُعجَم [2]، أما الذي في «العين» فقوله: " والمعجم حروف الهجاء المقطعة، لأنها أعجمية؛ وتعجيم الكتاب: تنقيطه كي تستبين عجمته ويصحّ " [3]، وهذا النص نسبه الأزهري وابن منظور والزَّبيدي لليث بن المظفر [4]، ورفض بعض اللغويين –ممن ألفوا في في الصحيح من اللغة– أن يكون التعجيم من عجَمت، قال محمد الأزهري (ت 370 هـ): تقول: أعجمت الكتاب أعجمه إعجاما، ولا يقال عجَمته، إنما يقال عجمت العود، إذا عضضته لتعرف صلابته من رخاوته [5]، وقال مثله إسماعيل الجوهري (393 هـ) في «الصحاح» [6]، والحق أن الفعل من مادة (عجم) ذُكر عند المتقدمين في معنى الذوق والمضغ والعض، من ذلك قول علي الكسائي (ت 189 هـ): عجَمت التمر وغيره أعجمه عجْما [7].

أما اللَّبس الذي أحاط بالفعل (أعجم) فهو آتٍ من جهة مصطلح المعجم –الذي سندرسه في المبحث التالي–، فهو في الأصل فعل رباعي مزيد له دلالته الخاصة في الثقافة الشفهية قبل شيوع النقط والشكل؛ لذا قال ابن القوطية (ت 367 هـ): " وأعجمتُ الكتابَ: نقطته وشكلته، والكلامَ: ذهبتُ به إلى كلام العجم؛ وأنشد: يريد أن يعربه فيعجمه " [8]، ومعلوم أن الكتابة حادثة على العرب، والهمزة في قولنا: " أعجمت الكلام " للجعل والصيرورة، أي جعلته وصيَّرته مبهما، وهو المعنى الأصلي لهذا الفعل، ومع شيوع النقط استعمل الفعل نفسه للخط والشكل لتوهم أن مصطلح (المعجم) مشتق منه.

ونلحظ تأثر المعاجم برأي ابن جني في نقل ابن سيدة (ت 458) لكلامه في «المحكم والمحيط الأعظم» في مادة (عجم) [9]، ونقل عنه أيضا في شرح (تَحَوَّبَ) [10]، ونلحظ مثلا أن الخليل (ت 175 هـ) لم يذكر مصطلحي السلب والإزالة في الأمثلة التي تذكر له في كتب النحو والمعاجم المتأخرة، فقال في التحوب: شدّة الصيّاح والتضرّع [11] وقال في أشكيته: وشكا

---

[1] – ينظر: أبو منصور الأزهري، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2001، (250/1). محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، 1414 هـ، (388/12). مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، [د ط]، [د ت]، (65/33).

[2]– أبو العباس ثعلب، الفصيح، تحقيق ودراسة: عاطف مدكور، دار المعارف، القاهرة، [د ط]، [د ت]، ص 276.

[3]– الخليل الفراهيدي، كتاب العين، تحقيق: إبراهيم السامرائي ومهدي المخزومي، دار ومكتبة الهلال، بيروت، [د ط]، [د ت]، (238/1).

[4] – ينظر: أبو منصور الأزهري، تهذيب اللغة، مرجع سابق، (250/1)، محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، (388/12)، مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، مرجع سابق، (65/33).

[5]– أبو منصور الأزهري، تهذيب اللغة، مرجع سابق، (250/1).

[6]– ينظر: أبو نصر الجوهري، الصحاح، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1987، (1981/5).

[7]– ينظر: أبو عبيد الهروي، الغريب المصنف، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العددان: 104، 103، 1416 هـ/ 1417هـ، (476/2).

[8] – ابن القوطية، كتاب الأفعال، تحقيق: علي فوده، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1993، ص 22.

[9] – ابن سيدة، المحكم والمحيط الأعظم، مرجع سابق، (344/1).

[10] – المرجع نفسه، (30/4).

[11] – الخليل الفراهيدي، كتاب العين، مرجع سابق، (310/3).

إلي فلان فلاناً، فأَشْكَيْته، أي: أخذت ما يرضاه [1]. وليس من غرضنا دراسة معنى السلب والإزالة في النحو عامة، وإلا فإن الشواهد التي أتي بها للدلالة عليه معدودة، وأكثرها مُختَلَف في معناه، فالفعل (أشكيت) الذي يرد مطَّردا في كتب النحو يَذكُر له ابن القطاع الصقلي معنيين، قال: " أشكيته أزلته عما يشكوه وأشكيته أحوجته إلى الشكوى (ضد) " [2]، والأمر ذاته في المعاجم المتقدمة، قال الأزهري: " وللإشكاء: معنيان آخران، قال أبو زيد: شكاني فلان فأشكيته إذا شكاك فزدته أذى وشكوى، وقال الفراء: أشكى إذا صادف حبيبه يشكو ".

3. مادة عجم ومصطلح الإعجام في كتب المتقدمين :

ما يجمع آراء أكثر الذين درسوا تأثيل (المعجم) أنهم غفلوا عن معنى الصوت وعن آلته، أي إن عدم الإبانة أتت من جهة الصوت واللسان، بأن يصدر المتكلم أصواتا لا معنى لها في ذواتها، أو لا معنى لها عند المتلقي لخلو ذهنه من معناها، ومن نظر إلى الحروف من حيث تنقيط خطها اضطر إلى الجواب عن سؤال أن من العربية حروفا لا تنقط نحو الدال والحاء بالقول: " إنما سميت بذلك لأن الشكل الواحد إذا اختلفت أصواته، فأعجمت بعضها وتركت بعضها، فقد علم أن هذا المتروك بغير إعجام هو غير ذلك الذي من عادته أن يعجم " [3]. وقد اخترنا أن نبتدئ ب«كتاب العين» للخليل، و«كتاب الجيم» لأبي عمرو الشيباني؛ لأنهما أقدم ما وصلنا من المعاجم، وأتبعناهما بدراسة مصطلح الإعجام وما يقابله في كتب النحاة المتقدمين.

1.3 مادة عجم في كتابي العين والجيم:

فإذا نظرنا إلى (العج) عند الخليل نجد أنه عرفه بـ: " رفع الصوت " [4]، وإذا نظرنا إلى ما يثلث العين والجيم نجد مثل هذه المداخل التي بها معنى الثمرة التي شأنها أن تذاق:

1 - " العُجْدُ: الزّبيب، وهو حب العنب أيضا، ويقال: بل هو ثمرة غير الزبيب شبيهةٌ به " [5].

2 - " العجوة: تمرٌ بالمدينة " [6].

3 - " عجم التمرة عجماً: لاكها، والشيء: ذقته تمتحن صلابته، والرجل: اختبرته؛ وأنشد: ذو طرة لو كان حلو المعجم " [7].

ومثله ما اتصل بالجيم والعين، قال الخليل: "... ورجل جعم وامرأة جَعِمَةٌ، وبها جَعَمٌ، أي: غِلَظُ كلامٍ في سَعَةِ حَلْق. وجَعِمَ الرّجُلُ جَعَماً، أي: قَرِمَ إلى اللَّحْمِ، وهو في ذاك أكول " [1].

---

[1] – المرجع نفسه، (388/5).

[2] – ابن القطاع الصقلي، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، تحقيق ودراسة: أحمد محمد عبد الدايم، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، [د ط]، 1999، ص 285.

[3] – ابن جني، سر صناعة الإعراب، مرجع سابق، (53/1).

[4] – الخليل الفراهيدي، كتاب العين، مرجع سابق، (67/1).

[5] – المرجع نفسه، (218/1).

[6] – المرجع نفسه، (183/2).

[7] – ابن القوطية، كتاب الأفعال، مرجع سابق، ص 22.

نستند الآن إلى نصوص تبين معنى لم يذكره أكثر اللغويون في تأثيل (المعجم)، يمكن أن يفهم من مقدمة «العين» للخليل، وله تعلق بالذواق، وههنا نصوص من «كتاب العين»:

النص الأول: " قال الليث عن الخليل: "فدبّر ونظر إلى الحروف كلِّها وذاقَها فوجد مخرج الكلام كلّه من الحلق فصيَّر أولاها بالابتداء أدخَلَ حرف منها في الحلق، وإنما كان ذَواقه إيَّاها أنّه كان يَفْتَحُ فاهُ بالألفِ ثم يُظْهِرُ الحَرْفَ. نحو ابْ، اتْ، احْ، اعْ، اغْ، فوجد العيْن أدخَلَ الحروف في الحَلْقِ، فَجَعَلَهَا أوّل الكتابِ ثمّ ما قَرُبَ منها الأرفعُ فالأرفع حتى أتَى على آخرها وهو الميم" [(2)].

نلحظ أن الفعل ذاق من قوله: " فدبر ونظر إلى الحروف كلِّها وذاقَها "، مقابل للفعل عجَم بمعنى ذاق، وفي غير الحروف خبر وجرب من ذلك: " عجم السيف: هزه تجربة " [(3)].

النص الثاني: " وتقول للرجل العزيز النفس: إنه لصُلْبُ المِعْجَمِ. أي: إذا عجمته الأمور وجدته متينا. وقال سعد بن مسمع: ذا سُبْحَةٍ لو كان حلو المِعجم أي: ذا جمال. وهذا من سُبُحات الوجه، وهو محاسنه، ولأنك إذا رأيته قلت: سبحان الله. وقوله: لو كان حلو المِعجم، أي: لو كان محمود الخُبْر كان قد تمّ أمره ولكنّه جَمال دون خُبْر. قال أبو ليلى: المعجم: هاهنا المذاق. عَجَمْتُهُ: ذُقْته. قال الأخطل:

يا صاح هل تبلغَنْها ذات معجمة ... بدايتيها ومَجْرَى نِسْعِها بَقَعُ " [(4)].

ما يجمع معنى شواهد هذا النص هو أن المعجم دال على الأصل من كل شيء، ويمكن أن يحتج بقول أبي ليلى وهو من الأعراب وإن لم يكن معاصرا للخليل، في بيان أن المعجم بفتح الميم دال على موضع الذوق، ومعنى الذوق مأخوذ من العجم: " وهو: نوى كل شيء؛ من تمر أو زبيب أو نحو ذلك. وإذا عضضت شيئاً منها قلت: عجمته، أي عضضت العجم، فاستعمل في كل

---

(1) – الخليل الفراهيدي، كتاب العين، مرجع سابق، (39/1).

(2)– المرجع نفسه، (47/1).

(3)– مجد الدين الفيروزآبادي، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط8، 2005، (1135/1).

(4)– الخليل الفراهيدي، كتاب العين، مرجع سابق، (239/1–238). وهذا مما أدرج في أصل كتاب العين، فأبو ليلى أحد الأعراب الذين انتقلوا إلى الحواضر، وأخذ عنهم اللغويون، وعاش في الربع الأول من القرن الثالث.

ينظر: سعود بن عبد الله آل حسين، أقوال الرواة والعلماء في معجم العين وإشكالية النسبة، مجلة العلوم العربية، المملكة العربية السعودية، العدد: 16، 1431 هـ، ص 89 بتصرف.

شيء، على الاستعارة والتشبيه... والمصدر: العجم، والمعجم. ويقال: إنه لمر المعجم، ولين المعجم، عام في كل شيء [1]. وتسمى الأسنان العواجم [2].

أما مادة (عجم) عند أبي عمرو الشيباني فتجمع بين معنى الإعجام، وما تعلق باللسان، قال:

1 -"وقال في الإعجام:

لوْ أَنَّهُ أَبان أَوْ تَكلَّمَا// لكان إِياهُ وَلكنْ أَعْجَما" [3]

2 - " قال البحراني: العجمة، النخلة لم تحوَّل... والعجمة: نواة" [4].

3 - " والعجمة: ما جاوز وسط اللسان إلى أصله " [5].

4 - " والمعجم: المقفل " [6].

5 -"العذبة: طرف اللسان" [7].

6 -"والعود: العظم في أصل اللسان، وهو عود اللسان" [8]. وهذا مما تفرد به الشيباني [9]، وهو نص عزيز يبين أن العربي العربي استحضر اللسان في إسناد العجْم للعود.

7 - " وقال: التَّجَعُّمُ: حنين العود" [10].

والملاحظ أن مادة (عجم) التي نثرها الشيباني في كتابه، كلها له تعلق باللسان والصوت والذوق؛ لا غير.

2.3 مصطلح الإعجام ومشتقاته في كتابي الجيم والعين:

خلت أصول «كتاب الجيم»، من مصطلح الإعجام وما اشتق منه خلا موضعين هما من وضع النساخ أو محقق الكتاب، وهما عنوانان: باب الذال المعجمة [1] وآخر باب الذال المعجمة [2]، أما «كتاب العين» فقد ذكر فيه لفظ (المعجمة)

---

[1]- ابن دُرُسْتَوَيْه، تصحيح الفصيح وشرحه، تحقيق: محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، [د ط]، 1998، ص 152.

[2]- أبو نصر الجوهري، الصحاح، مرجع سابق، (1981/5). أحمد رضا، معجم متن اللغة، دار مكتبة الحياة، بيروت، [د ط]، 1960، (40/4). مجد الدين الفيروزآبادي، القاموس المحيط، مرجع سابق، (1135/1). ابن فارس، مجمل اللغة، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة – بيروت، [د ط]، 1986، ص 649. جار الله الزمخشري، أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية، بيروت . ط1، 1998،(637/1).

[3] – أبو عمرو الشيباني، الجيم، تحقيق: إبراهيم الأبياري، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، [د ط]، 1974، (305/2).

[4] – المرجع نفسه، (229/1).

[5] – المرجع نفسه،(297/2).

[6] – المرجع نفسه، (346/2).

[7] – المرجع نفسه، (262/2).

[8] – المرجع نفسه، (273/2).

[9] – رضي الدين الصغاني، الشوارد، تحقيق: مصطفى حجازي، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ط1، 1983، ص 161.

[10] – أبو عمرو الشيباني، الجيم، مرجع سابق، (118/1).

(المعجمة) مرتين بين حاصرتين، ولفظ (معجمة) كذلك، وثلاثتها من زيادات محققي الكتاب [3]، ووردت في موضعين آخرين من قوله: "الهِرْنُوع، ويقال هو بالغين المعجمة: هو أُصُول نَباتٍ شِبْهِ الطُّرْثُوث" [4]. ومن قوله في شرح الموشج والأشج: والأَشَجُّ أكثر استعمالاً من الأشقّ، وهما واحد، واشتقاقه من المِعجمةِ، وهو اسم دواء، قال زائدة (كذا): هو الأسجُّ بالسِّين وأنكر الشين. [5]، أما الأول فمن كلام الليث، ودليله قول الأزهري: هو أصل نبات يشبه الطرثوث، أو الصواب بالراء، كما تقدم، أو بالغين المعجمة مع الزاي، وهذا قول الليث [6]، وأما الثاني فمن كلام الليث أيضا حسب الأزهري غير أن النص الذي ذكره الأزهري ليس فيه لفظ المعجمة – وسياقه غير مفهوم في نص العين– قال الأزهري: الأشج أكبر من الأشق وهما معا هذا الدواء [7]. ويمكن أن نفهم المعجمة في نص العين بمعنى أن الأشج لفظ أعجمي، ودليله قول الصغاني: " أهمله الجوهريُّ. وقال اللّيث: الأُشَّجُ أكثر من الأُشَّقِ، وهما معًا هذا الدَّواءُ. وقال في القاف: هو دخيلٌ في العربيةِ، والصحيحُ أَنَّه صَمْغُ الطُّرْثُوث يُشْبهُ الكُنْدُرَ " [8]. وما قيل في مصطلح (المعجمة) يقال أيضا في مصطلح (المهملة) من قولهم مثلا: الدال المهملة، فلا ذكر لها في كتب النحو الأولى أو في كتاب العين.

3.3. مصطلح الإعجام وما يقابله في استعمال النحاة المتقدمين:

استعمل سيبويه (ت 180 هـ) مصطلح: حروف اللسان، وحروف الحلق...إلخ، مثل قوله: "...وكما أن حروف اللسان لا تدغم في حروف الحلق" [9]؛ للدلالة على حروف بعينها، واستعمل المبرد مصطلح: حروف الشفة [10]، فهي جزء من الجهاز النطقي الكامل أي المِعجم، الذي يشمل كل هذه الأجزاء؛ ولا يتصور أن المتقدمين لم يضعوا لهذا المفهوم مصطلحا، ونلحظ أن «كتاب سيبويه» خلا من كلمات من قبيل: (معجمة)، (المعجمة)...إلخ، ولا نجدها عند ابن السراج (ت 316 هـ) في «الأصول في النحو»، ولا عند محمد المبرد (ت 286 هـ) في «المقتضب»، ولا عند الفراء (ت 215 هـ) في «معاني القرآن».

---

(1) – المرجع نفسه، (278/1).

(2) – المرجع نفسه، (284/1).

(3) – الخليل الفراهيدي، كتاب العين، مرجع سابق، (327/1)، (335/3).

(4) – المرجع نفسه، (280/2).

(5) – المرجع نفسه، (158/6).

(6) – مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، مرجع سابق، (397/22).

(7) – أبو منصور الأزهري، تهذيب اللغة، مرجع سابق، (93/11).

(8) – الحسن الصغاني، التكملة والذيل والصلة، تحقيق: عبد العليم الطحاوي وآخرون، مطبعة دار الكتب، القاهرة، [د ط]، 1970، (398/1).

(9) – عمرو بن عثمان سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988، (454/4).

(10) – ينظر: أبو العباس المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، [د ط]، [د ت]، (91/1)، (215/1)، (221/1).

ومما يتصل بهذا البحث ما ورد في كتاب «المذكر والمؤنث» للفراء؛ إذ نُسب إليه أنه قال: " وكل شيء من حروف (أ ب ت ث) يقع عليه العجم فهو مؤنث، وما لم يقع عليه العجم فهو مؤنث " [1]، وذكر المحقق رمضان عبد التواب (ت 2001) في الهامش في مخطوطة المكتبة التيمورية: " وهي زيادة من النساخ لا محل لها " [2]. وبعد صفحة يقول الفراء: " وحروف المعجم كلها إناث لم نسمع في شيء منها تذكيرا في الكلام " [3]، وهو تناقض ظاهر حاول المحقق دفعَه، والصحيح أن الكلام الأول ليس للفراء، والدليل أن أبا بكرٍ الأنباري (ت 328 هـ) نقل النص الذي سبق النص الأول المنسوب إلى الفراء، ثم نقل قول الفراء (ت 215 هـ) في أن كل حروف المعجم إناث من غير أن يذكر النص المنسوب بينهما [4]، فاتضح أنها من زيادات النساخ كما ورد في مخطوطة المكتبة التيمورية، ويسنده أن التأنيث من رأي علي الكسائي شيخ الفراء [5].

فالعجم ليس من مصطلحات المتقدمين أمثال الفراء، وإنما المصطلح المعتمد عندهم العلامة في الخط، نحو قول محمد المبرد: " اعلم أن الحروف العربية خمسة وثلاثون حرفا منها ثمانية وعشرون لها صور والحروف السبعة جارية على الألسن مستدل عليها في الخط بالعلامات " [6]، وكقول سيبويه –الذي أتى بمصطلح العلامة عشرات المرات–: " وقد يسكن بعضهم في الشعر الشعر ويشم؛ وذلك قول الشاعر، امرىء القيس:

فاليومَ أَشْرَبْ غيرَ مستحقبٍ ... إثماً مِن الله ولا واغلٍ

وجعلت النقطة علامة الإشمام ". [7] ثم كثر استعمال مصطلح المعجم والمعجمة في شروح «كتاب سيبويه» وكتب النحو من بعدُ.

ومما يتصل بما سبق ما ذكرناه في بداءة البحث مما نُسب إلى المبرد من القول إن المعجم بمنزلة الإعجام، وهذا الرأي الذي نسبه ابن جني (ت 392 هـ) إلى المبرد ذكره ابن سنان الخفاجي (ت 466 هـ) أيضا [8]، والظاهر أنه نقله عن ابن جني؛ لأنه ذكره في موضع النقل، وكلاهما ذكر رأي المبرد من غير عزو، ولم نقف على هذا الرأي فيما هو متوفر من كتب المبرد الأمهات، وفي «رسالة البلاغة» التي حققها رمضان عبد التواب (ت 2001) سنة 1965، وفي «شرح لامية العرب» التي حققها جميل عبد الله عويضة سنة 2009، ولكن أهم ما يذكر ههنا ما نُسب إليه من مؤلفات لم تصلنا لها تعلق بحروف المعجم، فقد نسب

---

(1) – أبو زكريا الفراء، المذكر والمؤنث، تحقيق: رمضان عبد التواب، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط2، [د ت]، ص 99.

(2) – المرجع نفسه، ص 99.

(3) – المرجع نفسه، ص 100.

(4) – ينظر: أبو بكر الأنباري، المذكر والمؤنث، تحقيق: عبد الخالق عضيمة، جمهورية مصر العربية، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث، مصر، [د ط]، 1981، (511/1–515).

(5) – ينظر: المرجع نفسه، (13/2).

(6) – أبو العباس المبرد، المقتضب، مرجع سابق، (192/1).

(7) – عمرو بن عثمان سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، (204/4).

(8) – ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط1، 1982، ص 25.

إليه «كتاب الخط والهجاء» [1]، ونسب للخليل «كتاب النقط والشكل» [2]، ولم نذكر هذه العنوانات عبثا؛ فمصطلح النقط هو المقابل لما عرف في زمن متأخر بالإعجام؛ لأجل ذلك ينقل الداني عن الخليل قوله: وروي عن الخليل بن أحمد أنه قال: الألف ليس عليها شيء من النقط؛ لأنها لا تلابسها صورة أخرى والباء تحتها واحدة والتاء فوقها اثنتان...إلخ" [3].

أما ما وصلنا من كتب في هذا الباب، فـ: «كتاب الخط» لابن السراج (ت 316 هـ) الذي درسته وحققته خولة الجبوري، و«كتاب الخط» للزجاجي (ت 311 هـ) الذي حققه غانم قدوري سنة 2000، وفي هذا الكتاب يذكر مصطلح (حروف المعجم) في موضعين [4]، ولم يذكر مادة الإعجام أو الإهمال في أي موضع. أما الكتب التي حملت وسم الإعجام، فلم أجد في القرون الأولى غير رسالة ابن مالك (ت 672 هـ) «وفاق الاستعمال في الإعجام والإهمال»، التي حققها شهاب الدين أبو عمرو سنة 2002.

4. مفهوم المَعجم المقترح: أدلته واشتقاقه:

لا بد أن نذكر أن التأويلات التي ذكرت لاشتقاق المعجم لم تجب عن سؤال رئيس، هو ما الذي منع المتقدمين من أن يكتفوا باصطلاح الحروف المفردات، دون إضافة المعجم، فقد أمكن أن يقولوا: كتاب كذا على الحروف المفردات، وما الذي منعهم من أن يقولوا: حروف الإعجام، ولمَ خالفوا –حسب التأويل– ما هو أولى؟ نبتدئ بنصوص مؤسسة للمفهوم المقترح، ثم نذكر اشتقاق كلٍّ من المعجم والمعجم.

1.4 نصوص مؤسسة لمفهوم المَعجم:

1.1.4 النص الأول:

من أهم النصوص التي لم أجد من اعتمدها، قول أبي جعفرٍ النحاس (ت 338 هـ) في باب اشتقاق حروف المعجم وإعرابها: " قيل: سميت حروف المعجم لأنها مبينةٌ للكلام، مشتقةٌ من قولهم: أعجمت الشيء إذا بينته، ويجوز أن تكون مشتقةً

---

[1] – ينظر: جمال الدين القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1، 1982، (251/3). المفضل التنوخي، تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، ط2، 1992، ص 61، وسماه: كتاب في الخط والهجاء. صلاح الدين الصفدي، الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث – بيروت، [د ط]، 2000، (142/5)، ياقوت الحموي، معجم الأدباء، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1993، (2684/6).

[2] – ينظر: ياقوت الحموي، معجم الأدباء، مرجع سابق، (1271/3). جمال الدين القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، مرجع سابق، (381/1). أبو العباس ابن خلكان، وفيات الأعيان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر – بيروت، [د ط]، [د ت]، (246/2).

[3] – أبو عمرو الداني، المحكم في نقط المصاحف، عزة حسن، دار الفكر، دمشق، ط2، 1407 هـ، ص 35.

[4] – أبو القاسم الزجاجي، كتاب الخط،تحقيق: غانم قدوري، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان ، ط1، 2000، ص 39، ص 45.

من عجمت العود وغيره إذا اختبرته فيكون معناها حروف الاختبار ".[1] وذكر القولين من علماء القراءات أبو عمرو الداني (ت 444 هـ) أيضا[2]، وأهم ما يستفاد منه:

1 -أنه لا إجماع على أصل مصطلح المعجم في أواخر القرن الهجري الثالث وأوائل القرن الهجري الرابع.

2 -أن معنى الإعجام منصرف إلى الكلام لا الخط.

3 -أنه يجوز اشتقاق المعجم من "عجم العود" وأن معناه: حروف الاختبار على الإضافة؛ وهو المعنى الذي لوحظ في علم القراءات عند الكلام عن مخارج الحروف، قال ابن الجزري (ت 833 هـ):

"(مخارج الحروف) سبعة عشر ... على الذي يختاره من اختبر

اختلف في عدد مخارج الحروف؛ فالفصيح عند الناظم وجماعة من المحققين سبعة عشرة مخرجا وهو الذي اختير من حيث الاختبار"[3].

وفيما سبق رد على اعتراض ابن سنان الخفاجي على من قال: إن وضع كلام العرب قبل خطهم، وأن التسمية كانت لحروفه بحروف المعجم من حين تكلم به، فقد رد: " لأن قائل هذا يحتاج إلى إقامة الدلالة على ذلك وهي متعذرة لبعد العهد وفقد الطرق التي يتوصل بها إلى معرفة ذلك لا سيما إثبات التسمية لهذه الحروف بأنها حروف المعجم قبل وضع الخط "[4].

2.1.4 النص الثاني:

وقفنا على أثرٍ لعطاء بن أبي رباح (ت 114 هـ) ورد فيه أنه: " سئل عن رجل ألهز رجلا فقطع بعض لسانه فعجم كلامه، فقال: يعرض كلامه على المعجم، فما نقص كلامه منها قسمت عليه الدية "[5] . ومرر اللغويون هذا الحديث من غير تفصيل كما فعل الزمخشري (ت 538 هـ) الذي قال: " يعرض كلامه على المعجم – وذلك تسعة وعشرون حرفا – فما نقص كلامه من هذه الحروف قسمت عليه الدية. اللهز: الضرب بجمع الكف في الصدر وفي الحنك "[6]. وظاهرٌ أن عطاء (ت 114 هـ) لم يرد الحروف المنقوطة نقطَ إعجامٍ أو إعراب، وإنما أراد التهجي، وهذا ما نجده في كتب الفقه التي فصلت في مسألة دية اللسان، فقد ورد عنهم الخلاف فيها فذهب بعضهم إلى أن الحروف الحَلْقية تُستثنى من جملة الحروف، وكذلك الشفوية، وهي

---

[1] – أبو جعفر النحاس، عمدة الكتاب، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم، الجفان والجابي للطباعة والنشر، ط1، 2004، ص 82. طبع سنة 1990 بعنوان: صناعة الكتاب، وبتحقيق بدر أحمد ضيف.

[2] – ينظر: المحكم في نقط المصاحف، أبو عمرو الداني، مرجع سابق، ص 23.

[3] – ابن الجزري، شرح طيبة النشر في القراءات،تحقيق وتعليق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2000، ص 27.

[4] – ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، مرجع سابق، ص 25 وما بعدها.

[5] – محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، (388/12). ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، [د ط]، 1979، (187/3).

[6] – جار الله الزمخشري، الفائق في غريب الحديث والأثر، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، لبنان، ط2، [د ت]، (337/3).

الميم والباء، ويقع التوزيع على باقي الحروف وهي اللسنية [1]، ورُد أكثر الفقهاء هذا؛ لأن الكلام لا يتأتى بغير اللسان. وطريق الاختبار أن يؤمر الضحية بأن ينطق بكلمات تبتدئ بالحرف المراد امتحانه فيه، ومبحثهم هذا له تعلق بالذوق إذ قالوا: "وإن جنى على لسانه فذهب ذوقه فلا يحس بشيء من المذاق وهي خمسة الحلاوة والمرارة والحموضة والملوحة والعذوبة وجبت عليه الدية؛ لأنه أتلف عليه حاسة لمنفعة مقصودة فوجبت عليه الدية" [2].

3.1.4 النص الثالث:

روي عن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري المتوفى سنة 44 للهجرة، أنه قال: "قال أبي تعلمت المعجم بعد وفاة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فكان كتابي مثل العقارب " [3]، وهذا النص مع حديث عطاءٍ دليل على أن مصطلح المعجم لا يدل على نقط الإعجام؛ لأنه متقدم، والظاهر أن مصطلح المعجم استعمل للحروف قبل النقط؛ وقد استغني بالمضاف إليه (المعجم) عن المضاف وهو (الحروف)، مثل قوله تعالى: ﴿وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ﴾ [البقرة: 93]، أي: حُبَّ العجل؛ وعبارة: " فكان كتابي مثل العقارب " تدل على أن خطه لم يكن مستويا.

2.4 اشتقاق مصطلح المعجم:

حاصل ما سبق أن المعجم بفتح الميم مصدر ميمي يدل على موضع أريد به **جهاز النطق**، مشتق من الفعل المتعدِّي **عجَم** يعجُم، واسم الفاعل **عاجم**، والمفعول منه **معجوم**، قال علقمة يصف فرسا:

" سُلاءَة لعصا النَّهْريِّ غُلَّ لها ... ذو فَيْئَةٍ من نَوَى قُرّانَ معجوم " [4]. وقال ثعلب: "وعجمت العود ونحوه، فهو. معجوم: إذا عضضته، أعجمه" [5]، وقال الأخطل: " أَبَى عُودُك المِعْجومُ إِلَّا صَلابةً ... وكَفَّاكَ إِلَّا نائِلًا حينَ تُسْأَلُ " [6]. والمصدر منه **العجْم**، ولعل الفارابي كان مدركا هذا حين أورده مضافا للحروف وفي موضع الذوق والطعام فقال: "والطَّعْم: ما يُؤَدِّيه الذَّوْقُ،

---

[1] – أبو المعالي الجويني، نهاية المطلب في دراية المذهب، تحقيق: عبد العظيم محمود الديب، دار المنهاج، ط1، 2007، (360/16).

[2] – أبو إسحق الشيرازي، المهذب في فقة الإمام الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، [د ط]، [د ت]، (225/3).

[3] – ينظر: أبو القاسم ابن عساكر، تاريخ دمشق، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، [د ط]، 1995، (66/32).

[4] – سلاءة: واحد السلاء وهو شوك النخل. غل: أُدخِل لَهَا إدخالاً فِي بَاطِن الْحَافِر فِي مَوضِع النُّسور ذو فيئة: نوى التمر الصلب. قُرّان: قرية باليمامة ذات نخل وسيوح جارية. ينظر: الخليل الفراهيدي، كتاب العين، مرجع سابق، (23/5)، محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، (95/1) (127/1)، أبو منصور الأزهري، تهذيب اللغة، مرجع سابق، (250/1).

[5] – أبو العباس ثعلب، الفصيح، مرجع سابق، 276.

[6] – محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، (391/12) جار الله الزمخشري، أساس البلاغة، مرجع سابق، (637/1). أبو نصر الجوهري، الصحاح، مرجع سابق، (1981/5). مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، مرجع سابق، (63/33).

ويُقال: ما فلانٌ بذي طَعْمٍ: إذا لم تَكنْ له نَفْسٌ، ويُقال: ما أَدْري أَي الطَّهْمِ هو؟ أَي: أَيُّ النّاسِ هو، والظَّلْم: ماءُ الأَسْنانِ، وهُو عَجْمُ الحُروف" [1]. وهو الذي اكتفى في تعريف حروف المعجم بالقول: "الحروف المقطَّعة" [2].

والصواب في جمع المِعجم هو **معاجم** لا غير، مثلما يجمع موضع المِحجمة المِحْجَم على محاجِم، يصدقُه ما حفظه لنا الزمخشري حين قال مستحضرا الكلام لا الخط: " وفلان صدق، وصَدْق المعاجم " [3]، وقد وقفت على من ذكر هذا في موضع الخلاف حول جمع (المعجم)،حيث نقل صلاح الدين الزعبلاوي عن مصطفى جواد قوله: : "أراد بالمعاجيم جمع المعجم أي المعجمات والمعاجيم. مع أن المعاجم جمع المعجم بفتح أوله على وزن المذهب، وهو موضع العجم، أي العض للاختبار: اختبار الصلابة أو الرخاوة، على حسب الشيء المعجم. ودخلت الكلمة ميدان المجاز. قال العلامة الزمخشري في أساس البلاغة: وفلان صلب المعجم لمن إذا عجمته الأمور وجدته متيناً: وقال في – ص د ق– من الأساس: وفلان صدق وصدق المعاجم"[4]، المعاجم"[4]، وظاهر كلام مصطفى جواد أنه غفل عن هذا الأصل ومرره كما مرره غيره، أما أنستاس الكرملي فقد كان متسقا مع القواعد عندما خطأ من جمع معجم بضم الميم على معاجم؛ لأن ما بدئ بميم زائدة من أسماء الفاعلين والمفعولين يجمع جمعًا سالمًا، قال: "المعجم اسم مفعول ومصدر ميمي ومنه حروف المعجم أي التي من شأنها أن تعجم...وعلى هذا يكون جمع معجم معجمات لا معاجم" [5]، وإنما أراد المعنى المحدث للفعل أعجم، المبني على نص الليث في «العين»، والذي صرف أنظار اللغويين عن الضبط الصحيح لمصطلح المعجم، وعن معناه القديم، والضابط في هذا أن اسم المفعول **المُعجم** اشتُق من الفعل **أعجم** يُعجم، أي صيَّر الكلام مُبهمًا، واسمُ الفاعل منه **مُعْجِم**، والمصدر **الإعجام**، وجمع ما عُجِمَ **مُعْجَمات**، وبعد النقل الدلالي الذي حصل صار معنى هذا الفعل وما اشتق منه إزالة الإبهام.

وما يدعم هذا الاشتقاق –إضافة إلى الأدلة اللغوية– أن عدم التقدير في النحو أولى من التقدير؛ فتأويل أكثر اللغويين ألجأهم إلى تقدير محذوف هو الخط أو الكتاب، أو إلى جعل المعجم في معنى الإعجام، وقولنا: إن المعجم مصدر ميمي يدل على موضع لا يحوجنا إلى التقدير، وينهي الخلاف في وصف النكرة بالمعرفة، وفي إضافة الموصوف إلى صفته، ويرجع كلَّ جمعٍ (أي: المعاجم والمعجمات) إلى أصله، ولا يحوجنا إلى تقدير أن وصف المعجم أتى من جهة التغليب، لمن قال إن بعض الحروف منقوطٌ لا كلها.

---

[1] – إسحق الفارابي، معجم ديوان الأدب، تحقيق: أحمد مختار عمر، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، [د ط]، 2003، (130/1).

[2] – المرجع نفسه، (292/1).

[3] – جار الله الزمخشري، أساس البلاغة، مرجع سابق، (542/1).

[4] – صلاح الدين الزعبلاوي، دراسات في النحو، [د ط]، [د ت]، ص 319.

[5] – أنستاس الكرملي، أغلاط اللغويين الأقدمين، مطبعة الأيتام، بغداد، [د ط]، 1933، ص 119.

خاتمة:

بعد أن قدمنا للدراسة بمدخل يبين آراء اللغويين في اشتقاق المعجم وأدلتهم، وناقشنا فرضية دلالة (أعجم) و(عجم) على السلب والإزالة وحاولنا نقضها، وعرضنا مادة عجم ومصطلح الإعجام في كتب المتقدمين، وبعد أن خلُصنا إلى مفهوم المعجم المقترح وأدلته واشتقاقه، نذكر أهم النتائج:

- الفعل (عَجَمَ) إلى حدود 250 للهجرة لم يكن يدل على إزالة الإبهام، بل على الذوق والاختبار، أما الفعل (أعجم) فقد كان يدل على الإبهام، والألف المزيدة في أوله للجعل والصيرورة، ثم نُقِل المعنى إلى ضده أواخرَ القرن الهجري الثالث؛ لتوهم أن مصطلح المعجم مشتق منه، وأن الألف فيه للسلب والإزالة.
- لم يستعمل اللغويون والنحاة إلى حدود 250 للهجرة مصطلح الإعجام وما اشتق منه، وإنما اكتفوا بمصطلح النقط أو العلامة.
- المصطلح المركب (حروف المعجم) مركب إضافي وُجِد في القرن الهجري الأول، ويحتمل وجوده قبل الإسلام، معناه: حروف جهاز النطق، مثل قولهم: حروف اللسان، وحروف الحلق، وحروف الفم، وقد استغني بالمضاف إليه (المعجم) عن المضاف وهو (الحروف) في كلام المتقدمين.
- المعجم بفتح الميم مصدر ميمي يدل على موضع أريد به جهاز النطق، مشتق من الفعل المتعدِّي عجَم يعجُم من باب قتل، واسم الفاعل عاجم، والمفعول منه معجوم، ويجمع على معاجم لا غير، وهو المراد من قولهم: حروف المعجم.
- المعجم اسم مفعول مشتق من الفعل أعجم يُعجم، أي صيَّر الكلام مُبهمًا، واسمُ الفاعل منه مُعْجِم، والمصدر الإعجام، ويجمع على مُعْجَمات لا غير، ولا تعلق له بحروف المعجم في أصل الوضع.

ونقترح ختاما أن يصوَّب ضبط المِعجم فيما ينجز من معجم تاريخي للغة العربية – إن تُلقيت دراستنا بالقبول–، وأن يصوب مصطلح حروف المعجم في المقررات الجامعية، وأن يفصل بين معنى الفعل (عجم) و(أعجم) من جهة، وأن تدرس المدونات التراثية لتأكيد الفترة التاريخية التي انتقل فيها مفهوم الفعل (أعجم) إلى ضده.

قائمة المصادر والمراجع:

1 القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.
2 ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، [د ط]، 1979.
3 ابن الجزري، شرح طيبة النشر في القراءات،تحقيق وتعليق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2000.
4 ابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل، تحقيق ودراسة: علي حيدر، منشورات دار الحكمة، دمشق، [د ط]، 1972.
5 ابن القطاع الصقلي، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، تحقيق ودراسة: أحمد محمد عبد الدايم، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، [د ط]، 1999
6 ابن القوطية، كتاب الأفعال، تحقيق: علي فوده، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1993.

7 -ابن جني، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط4، [د ت].
8 -ابن جني، سر صناعة الإعراب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000.
9 -ابن دُرُسْتَوَيْه، تصحيح الفصيح وشرحه، تحقيق: محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، [د ط]، 1998.
10 - ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط1، 1982.
11 - ابن فارس، مجمل اللغة، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة – بيروت، [د ط]، 1986.
12 - أبو إسحق الشيرازي، المهذب في فقة الإمام الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، [د ط]، [د ت].
13 - أبو العباس ابن خلكان، وفيات الأعيان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر – بيروت، [د ط]، [د ت].
14 - أبو العباس المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، [د ط]، [د ت].
15 - أبو العباس ثعلب، الفصيح، تحقيق ودراسة: عاطف مدكور، دار المعارف، القاهرة، [د ط]، [د ت].
16 - أبو القاسم ابن عساكر، تاريخ دمشق، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، [د ط]، 1995.
17 - أبو القاسم الزجاجي، كتاب الخط، تحقيق: غانم قدوري، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2000.
18 - أبو المعالي الجويني، نهاية المطلب في دراية المذهب، تحقيق: عبد العظيم محمود الديب، دار المنهاج، ط1، 2007.
19 - أبو بكر الأنباري، المذكر والمؤنث، تحقيق: عبد الخالق عضيمة، جمهورية مصر العربية، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث، مصر، [د ط]، 1981.
20 - أبو جعفر النحاس، عمدة الكتاب، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم، الجفان والجابي للطباعة والنشر، ط1، 2004.
21 - أبو زكريا الفراء، المذكر والمؤنث، تحقيق: رمضان عبد التواب، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط2، [د ت].
22 - أبو عبيد الهروي، الغريب المصنف، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العددان: 104، 103، 1416 هـ/ 1417هـ.
23 - أبو عمرو الداني، المحكم في نقط المصاحف، عزة حسن، دار الفكر، دمشق، ط2، 1407 هـ.
24 - أبو عمرو الشيباني، الجيم، تحقيق: إبراهيم الأبياري، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، [د ط].
25 - أبو منصور الأزهري، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2001.
26 - أبو نصر الجوهري، الصحاح، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1987.
27 - أحمد رضا، معجم متن اللغة، دار مكتبة الحياة، بيروت، [د ط]، 1960.
28 - أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، ط8، 2003.
29 - أحمد مختار عمر، صناعة المعجم الحديث، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 2009.

30 - إسحق الفارابي، معجم ديوان الأدب، تحقيق: أحمد مختار عمر، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، [د ط]، 2003.

31 - أنستاس الكرملي، أغلاط اللغويين الأقدمين، مطبعة الأيتام، بغداد، [د ط].

32 - جار الله الزمخشري، أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية، بيروت . ط1، 1998.

33 - جار الله الزمخشري، الفائق في غريب الحديث والأثر، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، لبنان، ط2، [د ت].

34 - جمال الدين القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1، 1982.

35 - الحسن الصغاني، التكملة والذيل والصلة، تحقيق: عبد العليم الطحاوي وآخرون، مطبعة دار الكتب، القاهرة، [د ط]، 1970.

36 - حسين نصار، المعجم العربي نشأته وتطوره، دار مصر للطباعة، مصر، [د ط]، [د ت].

37 - الخليل الفراهيدي، كتاب العين، تحقيق: إبراهيم السامرائي ومهدي المخزومي، دار ومكتبة الهلال، بيروت، [د ط]، [د ت].

38 - الرضي الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن وآخران، دار الكتب العلمية، بيروت، [د ط]، 197.

39 - رضي الدين الصغاني، الشوارد، تحقيق: مصطفى حجازي، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ط1، 1983.

40 - ركن الدين الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 2004.

41 - صلاح الدين الزعبلاوي، دراسات في النحو، [د ط]، [د ت].

42 - صلاح الدين الصفدي، الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث – بيروت، [د ط]، 2000.

43 - عادل سعيد بشتاوي، أصل الكلام لسانا العارية والعربية وأصولهما الجنينية في عصر الحجر، دار أوثر هاوس، الولايات المتحدة، [د ط]، 2013.

44 - عدنان الخطيب، المعجم العربي بين الماضي والحاضر، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ط2، 1994.

45 - عمرو بن عثمان سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988.

46 - فايز ترحيني، الشيخ عبد الله العلايلي والتجديد في الفكر المعاصر، منشورات عويدات، بيروت، باريس، ط1، 1985.

47 - مجد الدين الفيروزآبادي، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط8، 2005.

48 - المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000.

49 - محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، 1414 هـ.

50 - مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، [د ط]، [د ت].

51 - المفضل التنوخي، تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، ط2، 1992.

52 - ياقوت الحموي، معجم الأدباء، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1993.

المجلات:

53 - سعود بن عبد الله آل حسين، أقوال الرواة والعلماء في معجم العين وإشكالية النسبة، مجلة العلوم العربية، المملكة العربية السعودية، العدد: 16، 1431 هـ.